كلية التربية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم
إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)
=======

التعليم المزدوج كمدخل للارتقاء بمخرجات التعليم الثانوي الفني وربطها بمتطلبات التنمية بمحافظة الوادي الجديد في ضوء التجربة الالمانية

إعـداد

د/ أسماء أبو بكر صديق عبد الله

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية بالوادي الجديد
جامعة أسيوط

﴿ المجلد الحادي والثلاثين– العدد الخامس – جزء ثاني – أكتوبر ٢٠١٥م ﴾
http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

ملخص الدراسة

تعتبر محافظة الوادي الجديد من المحافظات الواعدة بصعيد مصر حيث تتمتع بموارد زراعية عديدة من أهمها محصول البلح حيث يحتل مركز الصدارة بشكل متميز بين المنتجات الزراعية الأخرى، كما يعد من التراث الزراعي بالمحافظة وهو حاضر ومستقبل المحافظة، وبالتالي يوجد أمام المستثمرين مجالات عديدة للاستفادة من ذلك المحصول وتنميه المحافظة اقتصادياً، إلا أن هناك العديد من العقبات التي تواجه هذا المحصول منها:

١- بالرغم من أن كميات الانتاج من محصول البلح كبيرة إلا أنها لا تجد من يسوق هذا المحصول إلا في شهر رمضان فقط .
٢- حدوث بعض التلف والإصابة في المحصول نتيجة لعدم الاهتمام والخبرة والرعاية الكافية.
٣- عدم توفر عدد مناسب من المصانع لتغليف هذا المحصول وتوفير ثلاجات للحفظ.
٤- عدم وجود جهاز من الحكومة أو وزارة الزراعة يهتم بمحصول البلح مثله في ذلك مثل القمح والقصب والمحاصيل الأخرى في مصر.
٥- عدم وجود دراسات للسوقين الداخلي والخارجي لتسويق المحصول والوقوف بجانب المزارع والمنتج الذي يعتمد علي البلح كمحصول اعتمادا كلياً وجزئياً.
٦- غياب القطاع الخاص عن الاستثمار في هذا المحصول.
٧- أن الاصناف المختلفة من هذا المحصول بعضها غير مستغل اقتصاديا نهائيا، والبعض الاخر لم تعد دراسات ومؤسسات يكون لها القدرة علي استغلاله اقتصاديا بالدرجة القصوى.

ونظرا لأن برامج التعليم المزدوج تعتبر أحد الحلول المطروحة لربط التعليم بسوق العمل كما أنه يؤمن للطلبة فرص اكتساب الكفاءات العلمية والمهارات التقنية بالتدريب العملي، المصاحب للدراسة النظرية من خلال الاحتكاك المباشر مع أهل المهنة ومعايشة واقع العمل في المنشأة الاقتصادية، فقد هدفت الدراسة الحالية إلي وضع تصور مقترح لبرامج التعليم المزدوج في التعليم الثانوي الفني بمحافظة الوادي الجديد، وذلك من خلال التعرف على خبرة ألمانيا في ذلك المجال وبما يخدم محصول البلح، وذلك للاستفادة من ذلك المحصول الاستفادة القصوى، وبما يعمل علي ربط التعليم بسوق العمل.

ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تم وضع تصور مقترح للتعليم المزدوج بمحافظة الوادي الجديد في التعليم الثانوي الفني بما يخدم محصول البلح.

Abstract

New Valley Governorate is one of the most promising in Upper Egypt governorates, it has many agricultural resources of the most important crop dates.

Dates crop occupies the first place among other agricultural products to maintain Harvest date is one of the agricultural heritage preservation however, there are many obstacles facing this crop including:

1. Although the production of large quantities of harvest dates, but they do not find it this crop is marketed only in the month of Ramadan.
2. there has been some damage and injury in the crop as a result of lack of interest, expertise and adequate care.
3. The lack of an appropriate number of factories to encapsulate this crop and providing refrigerators to save.
4. The absence of a device from the government or the Ministry of Agriculture crop cares dates, like wheat, sugar cane and other crops in Egypt.

Because dual education programs is one of the solutions put develop a perception of a proposal for programs dual education in forward to linking education to the labor market, the present study aimed to technical secondary education in the New Valley, through the identification of experience Germany in that area and to serve the harvest dates, The study used the descriptive approach in the light of the findings of the study results been conceived proposal to double the education of the New Valley Governorate in technical secondary education to serve the harvest dates.

مقدمة الدراسة

{ وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاء وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }الرعد(آيه ٤)

يعتبر نخيل البلح من محاصيل الفاكهة الهامة التي يمكن الاستفادة منها اقتصاديا في عمليات التصنيع والتصدير وزيادة الدخل القومي، وهي تناسب كل أنواع الأراضي، فتزرع بالأراضي الرملية والجيرية والملحية، كما تلعب دورا هاما في تطويع البيئة الصحراوية ومكافحة التصحر لما لها من خصائص وصفات تركيبية تعطيها قدرة على مجابهة وتحمل ظروف الحياة في المناطق الصحراوية، علاوة على أهمية ثمار نخيل البلح ومنتجاته المتعددة والمتنوعة.

ومما لاشك فيه إن الانتفاع بأشجار نخيل البلح قد شهد تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بحيث أصبح كل جزء من أجزاء شجرة نخيل البلح يمكن الاستفادة منه في صنع العديد من المنتجات اللازمة للأغراض الغذائية والمنزلية والزراعية والصناعية، فضلا عن كونها مصدرا للدخل وتوفير فرص للعمالة.

وتعتبر محافظة الوادي الجديد من المحافظات الواعدة بصعيد مصر حيث تتمتع بموارد زراعية عديدة من أهمها محصول البلح، حيث يعد من التراث الزراعي وهو حاضر ومستقبل المحافظة فيوجد بين ربوع الوادي حوالى ١٣١٢٤٦٤ نخلة تقريباً[1]، وبهذه الموارد توجد أمام المستثمرين مجالات عديدة للاستفادة منها و تنميتها اقتصاديا .

وإذا كان النظام التعليمي يشكل محورا أساسيا من محاور التنمية في أي اقتصاد ويرتبط ارتباط مباشر باحتياجات المجتمع وتطوره، وإذا كان التكامل بين التعليم وسوق العمل احدي الاهداف الهامة التي تحرص عليها الحكومات المختلفة باعتبارهما قطاعين غير متنافسين ومتكاملين هدفهما تحقيق التقدم الاقتصادي، وخاصة الشراكة بين التعليم وسوق العمل لتحسين النظام التعليمي والتدريبي والمهني وتوجيه مخرجاتهم لتنسجم مع احتياجات سوق العمل، فإن محاولة الفصل بينهما تعني فصل حلقة الوصل بين سلسلة العمل والتعليم والإنتاج وإحداث الخلل في الوضع الاقتصادي والذي ينعكس بدوره علي الواقع السياسي والاجتماعي والأمني لأي

مجتمع، وخاصة التعليم والتدريب الفني الذي يهدف إلى إعداد العاملين في المستويات المهنية الأساسية التي تشمل العمّال المهرة والمهنيين، وفي المستويات المهنية المتوسطة التي تشمل الفنيين، حيث أنه احد المكوّنات الرئيسة في نظم تنمية الموارد البشرية، والتي تساهم بدور كبير في مجال التشغيل والحد من البطالة(٢).

ولقد أدركت العديد من الدول ذلك فبادرت بإصلاح أنظمتها التعليمية وربطتها باحتياجات سوق العمل فحققت تقدماً ملحوظاً، ولقد كان أيضا من بين الاسباب والدوافع التي قادت تلك الدول للقيام بحملات الاصلاح في التعليم والتدريب الفني وربطه بسوق العمل عزوف التلاميذ عن الالتحاق ببرامج التعليم الثانوي المهني والفني ومساراته، ودخول نسب عالية من مخرجات التعليم العام ممن لم يكملوا التعليم الجامعي إلي سوق العمل دون أي خبرة أو مهارة مهنية أو حرفية، مما أدي إلي ضعف المستوي المهني لقوة العمل، الأمر الذي قاد إلي انخفاض نسبي لقدرة التنافس في الاقتصاد العالمي وتزايد حاجة سوق العمل إلي قوي عاملة متعددة المهارات، تتسم بالمرونة والقدرة علي التكيف والعمل ضمن فريق وغير ذلك من الامور التي تقع تبعيتها علي عاتق نظام التعليم والتدريب المهني(٣).

ويعتبر مشروع التعليم المزدوج أحد المشاريع الإصلاحية لتحسين مخرجات التعليم الثانوي الفني من خلال العمل على تزويد الطلبة بالمهارات التي يحتاجونها لسوق العمل، ويعتبر تطوير التعليم الفني والمهني أحد الركائز الأساسية في هذا المشروع، ولقد بدأ ذلك النوع من التعليم في ألمانيا عام ١٩٧٤م وذلك في المؤسسات الأكاديمية المهنية، ونظراً لما حققه من نجاح فقد اعترفت به الحكومة الألمانية كنظام تعليمي رسمي عام ١٩٩٥م(٤)، وتتراوح نسبة الطلاب الألمانيين الملتحقين بذلك التعليم ما بين ٦٥%–٧٥% في سن التعليم الثانوي، كما نجحت ألمانيا في خفض نسبة البطالة لديها إلي أدني مستوياتها بسبب هذا التعليم(٥).

ولقد تبنت العديد من الدول العربية ذلك النوع من التعليم منها عُمان، واليمن، والمملكة العربية السعودية، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، ولبنان والبحرين وذلك لتحسين مخرجات التعليم الثانوي، من خلال العمل على تزويد الطلبة بالمهارات التي يحتاجونها لسوق العمل(٦).

أما في مصر فقد وقعت وزارة التربية والتعليم مذكرة تفاهم مع الاتحاد النوعي للمستثمرين في نوفمبر ٢٠٠٥م للتعاون في مجال نظام التعليم والتدريب المهني تحت مسمي برنامج التعليم المزدوج (مبارك كول سابقاً)، وبمقتضى هذه المذكرة تم الاتفاق على إحداث تطوير بالتوسع في نشر مدارس التعليم المزدوج الثانوية الفنية في مصر، وبالتوازي أيضا في مجال تحديد المواصفات المطلوبة للمهن المختلفة طبقا لاحتياجات سوق العمل ولتنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها من منطلق هذا التعاون تم تشكيل لجنة لتسيير التعاون ممثلة في الاتحاد النوعي للمستثمرين ووزارة التربية والتعليم بهدف إدارة ومراقبة والإشراف على عملية تطوير ونشر النظام التعليمي المزدوج في مصر، ولقد تم تحديد مجموعة من الشركاء من أجل نشر وتطوير نظام التعليم المزدوج(٧).

ونظرا لان محافظة الوادي الجديد تعتبر من المحافظات التي لم يتم تطبيق ذلك المشروع بها، ونظراً لأنه يمكن الاستفادة من ذلك النوع من التعليم في حل مشكلات محصول البلح والاهتمام بعملية زراعته والاستفادة منه اقتصادياً، تقوم الدراسة الحالية بوضع تصور مقترح لتطبيق نظام التعليم المزدوج داخل محافظة الوادي الجديد وفقا لاحتياجات المحافظة من المهارات الفنية والمهنية المطلوبة لسوق العمل وذلك في ضوء الخبرة الالمانية في ذلك المجال وبما يخدم محصول البلح.

مشكلة الدراسة

علي الرغم من أن محصول البلح يعتبر من الحاصلات الغذائية الهامة منذ قديم الزمان على المستويين العالمي المحلى، حيث تحتل مصر المرتبة الأولي بين دول العالم المنتجة للبلح وتنتج حوالي ١٧.٥% من الإنتاج العالمي، وتزرع حوالي ٥٤.٢ ألف فدان نخيل بلح(٨)، إلا أنها تحتل المرتبة الثامنة بين دول العالم المصدرة للبلح، حيث تصدر حوالي ٢.٩ ألف طن أي ما يعادل حوالى ٠.٨% من إجمالي كمية الصادرات العالمية للبلح، وبقيمة قدرها حوالي ٤.٠١ مليون دولار تعادل حوالي ٠.٥% من قيمة الصادرات العالمية(٩)، **مع العلم بأنه قد تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام عالميا بتلك الفاكهة نظرا لمعرفة مزاياها الصحية العديدة، وإمكانية تخزينها لفترات طويلة دون تعرضها للفساد وكونها مصدرا غنيا بالطاقة لارتفاع نسبة السكريات بها(١٠).**

كما أنه علي الرغم من أن محافظة الوادي الجديد تحتل المرتبة الثانية بين المحافظات المصرية المنتجة للبلح بعد محافظة البحيرة، كما أن هذا المحصول يمثل المرتبة الأولى من حيث الأهمية الاقتصادية بالمحافظة، إلا أن هناك العديد من المشكلات تواجه هذا المحصول منها ما يلي:

١- زراعات النخيل بمحافظة الوادي الجديد غير منزرعة على مسافات، وبذلك تكون زراعة نخيل البلح مزروعة بطريقة عشوائية في اكثرية المزارع.

٢- عدم الاهتمام بعمليات التسميد البلدي والكيماوي سواء من ناحية الكميات أو طريقة ومواعيد وضعها للنخيل.

٣- أن الغالبية العظمى من زراع النخيل على مستوى محافظة الوادي الجديد لا يقومون بإجراء عملية المقاومة للأمراض والآفات.

٤- عدم كفاية الارشادات الزراعية المقدمة لمزارعي النخيل.

٥- ارتفاع تكاليف التخزين.

٦- عدم توافر المخازن.

٧- قلة الخبرة في عمليات التبخير والتخزين.

٨- تعرض الثمار للتلف.

٩- خلط الأصناف مع بعضها وعدم إجراء الفرز الجيد للثمار(١١).

١٠- بالرغم من أن كميات الانتاج من محصول البلح كبيرة إلا أنها لم تجد من يسوق هذا المحصول إلا في شهر رمضان فقط(١٢).

١١- حدوث بعض التلف والإصابة في المحصول نتيجة لعدم الاهتمام والخبرة والرعاية الكافية(١٣).

١٢- عدم توفر عدد مناسب من المصانع لتغليف هذا المحصول وتوفير ثلاجات للحفظ.

١٣- عدم وجود جهاز من الحكومة أو وزارة الزراعة يهتم بمحصول البلح مثله في ذلك مثل القمح والقصب والمحاصيل الأخرى في مصر.

١٤- عدم وجود دراسات للسوقين الداخلي والخارجي لتسويق المحصول والوقوف بجانب المزارع والمنتج الذي يعتمد علي البلح كمحصول اعتمادا كليا وجزئيا.

١٥- غياب القطاع الخاص عن الاستثمار في هذا المحصول.

١٦- أن الاصناف المختلفة من هذا المحصول بعضها غير مستغل اقتصاديا نهائيا، والبعض الاخر لم تعد دراسات ومؤسسات يكون لها القدرة علي استغلاله اقتصاديا بالدرجة القصوى(١٤).

١٧- عدم توافر الفسائل الجيدة.

١٨- ارتفاع أجر العمالة اللازمة لخدمة المحصول وارتفاع أسعار الأسمدة.

١٩- إصابة الفسائل بالأمراض والآفات وعدم وجود دور للإرشاد الزراعي(١٥).

وفي وقت تظهر فيه الحاجة الماسة إلي تعزيز الحوار الاجتماعي بين أصحاب العمل، والنقابات العمالية، والحكومة لإتاحة الفرصة للعمال لكي يصبحوا شركاء في عملية رسم السياسات الاقتصادية، إلي جانب زيادة فرص تشغيل الشباب وخصوصا في احدي المحافظات التي تتميز بوجود فرص عديدة للاستثمار لم تكتشف بعد كان لابد من وجود رؤية مقترحة لمحاولة الربط بين انظمة التعليم والتدريب الفني وسوق العمل وبرامج التنمية الاقتصادية للنهوض بإنتاج وتسويق البلح ، من أجل فتح آفاق ومجالات جديدة تسويقية عن طريق زيادة الإنتاجية والتوسع في زراعة النخيل، والعناية بالعمليات الزراعية، وتحسين ظروف التخزين الملائمة لتخزين البلح والعبوات المستعملة في التعبئة بما يتلاءم وأذواق المستهلكين، وتحسين وسائل الدعاية والإعلان، لهذا فقد استهدفت الدراسة الحالية اعتماد نظام التعليم المزدوج الذي يؤمن للطلبة فرص اكتساب الكفاءات العلمية والمهارات التقنية بالتدريب العملي المصاحب للدراسة النظرية من خلال الاحتكاك المباشر مع أهل المهنة ومعايشة واقع العمل في المنشآت الاقتصادية، وفي محافظة في حاجة إلي قاطرة للتنمية وفي مجال الاهتمام بمحصول البلح.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية فيما يلي:

١- أنها تعنى بقضية التعليم المزدوج كقضية تربوية واقتصادية واجتماعية فهي من الناحية التربوية تحقق مفهوم التربية للعمل، ومن الناحية الاقتصادية تهتم بتأهيل الشباب الباحث عن عمل وزيادة الإنتاجية العامة، وهي من الناحية الاجتماعية تسهم في مواجهة مشكلة البطالة.

٢- انه يفتح آفاقاً جديدة لتحقيق مزيد من الشراكة بين المؤسسات التعليمية، ومؤسسات القطاع الخاص.

٣- أنه يهتم بالكشف عن المعوقات التي قد تعترض جهود تطبيق التعليم المزدوج بمحافظة الوادي الجديد.

٤-المكانة الاستراتيجية المهمة التي يتبوأها موضوع التعليم المزدوج باعتباره أحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل في سوق الأيدي العاملة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى :

١. التعرف علي طبيعة التعليم المزدوج وأهدافه وتحدياته ودوره في التنمية .

٢. التعرف علي الخبرة الالمانية في مجال التعليم المزدوج.

٣. التعرف علي متطلبات التنمية الشاملة وأهم البرامج التعليمية والتدريبية ذات الأولوية لتطبيق برامج التعليم المزدوج بمحافظة الوادي الجديد.

٤. وضع تصور مقترح لبرامج التعليم المزدوج في مجال انتاج وتصنيع البلح للارتقاء بمخرجات التعليم الثانوي الفني وربطها باحتياجات التنمية بمحافظة الوادي الجديد.

الدراسات السابقة

حاولت الدراسة الحالية الاطلاع على العديد من الدراسات التي كتبت في الموضوع وذلك للاستفادة منها في إطارها النظري، والحصول على المعلومات المفيدة في الإجابة عن تساؤلات الدراسة، وفي وضع توصيات تفيد المهتمين بالموضوع، وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

١. دراسة[١٦] (Santosh Mehrotra & others,2014)

هدفت الدراسة إلي وضع تصور مقترح للتعليم المهني المزدوج بالهند في ضوء الخبرة الالمانية في ذلك المجال، وقد اقتصرت الدراسة علي ثلاث مجالات هي صناعة السيارات والالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا انتاج المواد الكيميائية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقامت بتطبيق استبيان علي عينة من الشركات الهندية في تلك المجالات للتعرف علي مدي قبولهم لذلك النوع من التعليم وهل يمكن أن يقوم بحل المشكلات المهنية التي تقابلهم أثناء العمل، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن نسبة كبيرة من اصحاب الشركات قد لاقي ذلك النوع من التعليم استحسانهم بشرط أن يشاركوا في وضع المناهج الخاصة بذلك التعليم وأن يكون لهم السيطرة الكلية علي عملية التدريب المهني.

٢. دراسة[١٧](Ridvan Arslan & others,2013)

هدفت الدراسة إلي عرض الخبرة الألمانية في مجال التعليم المزدوج إلي جانب مقارنته بالأنظمة الأخرى المتبعة في عدد من الدول بالاتحاد الاوربي هي ايطاليا وايرلاندا وتركيا وليتوانيا وسلوفانيا واستخدمت الدراسة المنهج المقارن ومن أهم النتائج التي توصلت لها ان من بين أهم الاسباب التي أدت لنجاح التعليم المزدوج بألمانيا هو تعاون سوق العمل مع المدارس والحكومة في محاولة انجاح ذلك النظام إلي جانب مسايرة ذلك التعليم لمتطلبات الانشطة الاقتصادية المختلفة بالدولة.

٣. دراسة[١٨](Iftikhar Hussain Shah & others,2011)

استهدفت الدراسة التعرف علي نظام التعليم المهني والفني في كل من ألمانيا وبريطانيا وباكستان بالمرحلة الثانوية، وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن، ومن أهم النتائج التي

توصلت اليها انه علي الرغم من نجاح تجربة التعليم المزدوج في كل من المانيا وبريطانيا الا ان ذلك النظام من الصعب ان يحقق نجاحا في باكستان نظرا لما يلي:

- الحالة الاقتصادية للبلاد.
- الشركات غير قادرة علي القيام بعمليات التدريب.
- الجوانب النظرية لا يمكن تقديمها بصورة متكاملة مع النواحي التدريبية.
- من الصعب علي وزارة التعليم تقديم حوافز مادية للطلاب أثناء فترة الاعداد.

وبالتالي قامت الدراسة بعرض نموذج مقترح للتعليم المهني والفني يتناسب مع ظروف المجتمع الباكستاني.

٤. دراسة[١٩] **(Waheed Asghar & Sulaman Hafeez Siddi,2008)**

هدفت الدراسة إلي التعرف علي نظام التعليم والتدريب المهني والفني في ولاية البنجاب في باكستان وإجراء مقارنة بينه وبين نظام التعليم المزدوج في عدد من الدول الاوربية هي ألمانيا والنمسا وسويسرا واستخدمت الدراسة المنهج المقارن ومن أهم النقاط التي أشارت عليها الدراسة وجود بعض المميزات لنظام التعليم المزدوج في دول المقارنة منها :

- الاتجاهات الايجابية من الطلاب نحو ذلك النظام.
- المشاركة ما بين وزارة التعليم وسوق العمل والطلاب في هذا التعليم.
- تقويم الطلاب يتضمن الجانبين العملي والنظري.
- تأثره بالتغيرات الاقتصادية واحتياجاتها من التخصصات المختلفة كذلك المهارات التي يحتاجها لسوق العمل.
- وجود فرص للطلاب للاختيار بين التخصصات المختلفة.
- حصول الطلاب علي عائد مادي اثناء فترة التعلم والتدريب.

٥. **دراسة[٢٠] (غادة محمود ، ٢٠٠٦)**

وهدفت الدراسة إلي وضع برنامج مقترح لإعداد طلاب المدرسة الثانوية المعمارية في ضوء النظام المزدوج لإحدى المهن المطلوبة في سوق العمل، وذلك من خلال تحليل سوق

العمل المصري والتعرف على التخصصات التي يحتاجها وإعادة النظر في نوعية تخصصات المدرسة الثانوية المعمارية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في دراسة الإطار النظري، والمنهج التجريبي في الدراسة الميدانية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- قصور دور المدرسة الثانوية المعمارية في مواجهة متطلبات سوق العمل .
- التوصل إلى قائمة المهن لتخصص الخرسانة المسلحة بالمدرسة في ضوء التطورات التكنولوجية في المجال المعماري مع وضع بعض الحلول المقترحة لعلاج مشاكل هذه المدرسة .

تعليق علي الدراسات السابقة

نلاحظ من الدراسات السابقة أن موضوع التعليم المزدوج قد نال اهتمام الكثير من الباحثين سواء علي المستوي المحلي أو العالمي نظرا لأهميته في ربط سوق العمل بالتعليم المهني والفني، كما أشار العديد منها إلي أهمية توفر الدعم الحكومي لتلك المشروعات حيث أن الحكومة لا تستطيع توفير فرص عمل لجميع الخريجين لكن تستطيع تنشيط وتدريب الخريجين علي استغلال طاقاتهم في مجال التعليم المزدوج كما في دراسة (Ridvan &(others Arslan ، كما أشار بعضها إلي دور التعليم المزدوج في دعم الاقتصاد وتحسين الانتاج كما في دراسةWaheed Asghar, and Sulaman Hafeez Siddi))

ولقد تطرق بعض منها إلي مقارنة نظام التعليم المزدوج بالعديد من الدول إلا أن جميعها أشار الي نجاح وتميز التجربة الالمانية في ذلك المجال حيث أنها المؤسس الحقيقي لذلك النظام، كما أن منها من أشار إلي صعوبة تطبيق ذلك النظام في بلادهم نظرا لعدم مناسبة الظروف الاقتصادية، ومنها من حاول وضع رؤية مقترحة لبرامج التعليم المزدوج في بعض المجالات مثل الخرسانة المسلحة نظرا لحاجة مجتمعاتهم لذلك التخصص.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة البعد المكاني حيث يتم وضع الرؤية المقترحة في محافظة الوادي الجديد، كذلك فإنها تحاول وضع الرؤية المقترحة في مجال انتاج وتصنيع البلح وهذا ما لم تتطرق اليه الدراسات السابقة بالدراسة.

تساؤلات الدراسة

تسعي الدراسة الحالية إلي الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما طبيعة التعليم المزدوج و أهدافه وتحدياته ودوره في التنمية ؟

٢-ما أهم ما يميز الخبرة الألمانية في مجال التعليم المزدوج؟

٣-ما متطلبات التنمية الشاملة وأهم البرامج التعليمية والتدريبية ذات الأولوية لتطبيق برامج التعليم المزدوج بمحافظة الوادي الجديد؟

٥-ما التصور المقترح لتطبيق التعليم المزدوج في مجال انتاج وتصنيع البلح للارتقاء بمخرجات التعليم الثانوي الفني وربطها باحتياجات التنمية بمحافظة الوادي الجديد؟

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي وذلك لبلورة الجزء النظري الخاص بمفهوم التعليم المزدوج وأهدافه، وتوضيح الخبرة الألمانية في ذلك المجال، وتوضيح المجالات المختلفة للتنمية بمحافظة الوادي الجديد والتي يمكن أن يحقق التعليم المزدوج نتائج ملموسه فيها.

خطة الدراسة

للإجابة عن تساؤلات الدراسة تم تنظيم الدراسة في الصورة التالية:

أولا : مفهوم التعليم المزدوج وأهدافه وتحدياته ودوره في التنمية.

ثانياً: خبرة ألمانيا في مجال التعليم المزدوج.

ثالثاً: متطلبات التنمية الشاملة وأهم البرامج التعليمية والتدريبية ذات الأولوية لتطبيق برامج التعليم المزدوج بمحافظة الوادي الجديد.

رابعاً: التصور المقترح لتطبيق التعليم المزدوج في مجال انتاج وتصنيع البلح للارتقاء بمخرجات التعليم الثانوي الفني وربطها باحتياجات التنمية بمحافظة الوادي الجديد في ضوء الخبرة الألمانية.

أولا: مفهوم التعليم المزدوج وأهدافه وتحدياته ودوره في التنمية

(أولا-أ) مفهوم التعليم المزدوج

يعتبر التعليم المزدوج منذ القدم وسيلة شائعة لنقل المهارات وتوارث الخبرات في كثير من الحرف، حيث تجري العادة أن العامل المبتدئ الذي يبدأ التدريب في مرحلة سنية صغيرة لاكتساب المهارات من خلال ممارسة بعض أنشطة العمل تحت إشراف وتوجيه من عامل ماهر أو الأسطة الذي يكلفه بتنفيذ ما يراه مناسبا من واجبات، ويتدرج التدريب من تأدية الاعمال البسيطة إلي الأعمال الأكثر تعقيدا حسب طبيعة العمل في المهنة أو حسب ظروف وقواعد العمل التي يضعها صاحب المنشأة[٢١] ، وتعتبر هذه الطريقة من أقدم الطرق التدريبية الشائعة الاستخدام في أكثر الدول تقدما صناعيا وهي ألمانيا، كما أنها شائعة بالوظائف الحرفية مثل (سمكري–حلاق– نجار– ميكانيكي الخ)[٢٢].

وفيها يقوم شخص يمتلك المهارة والخبرة بنقل معرفته وخبرته إلى شخص آخر جديد ليصبح بدوره بعد فترة من التلمذة الصناعية شخصا ماهرا أو مساعدا مفيدا وهو الأساس الذي قام عليه التدريب المهني في بداياته[٢٣].

ويعرف التعليم المزدوج بأنه تدريب مهني نظامي للأفراد من الفئة العمرية (١٦– ٢٢ سنة) ممن أنهوا بنجاح مرحلة التعليم الأساسي ويؤدي إلي مستوي العامل الماهر أو العامل المهني، حيث يقضي التلميذ المهني جزءا من وقت التدريب في مؤسسة تعليمية لتلقي المعلومات النظرية، والجزء الاخر في مواقع العمل لاكتساب المهارات العملية تحت إشراف مشترك من قبل صاحب العمل ومؤسسة التعليم وينظم التعليم المزدوج باتفاقات وعقود تدريب تحدد مسؤوليات كل طرف وواجباته[٢٤].

كما يعرف بأنه مشروع يتميز بالمزج بين تلقي المعلومات الأكاديمية والتطبيقات العملية بالمدرسة والتدريب في مواقع العمل بالشركات والمؤسسات ويعتبر أحد المشاريع الإصلاحية لتحسين مخرجات مشروع التعليم من خلال العمل على تزويد الطلبة بالمهارات التي يحتاجونها لسوق العمل، ويعتبر تطوير التعليم الفني والمهني أحد الركائز الأساسية في هذا المشروع[٢٥].

كذلك فإنه يعرف علي أنه ملائمة المناهج للحاجات القائمة في عالم العمل وفي بعض الحالات يستدعي ذلك التعليم إعادة التفكير في طرق تلقين المهارات مع التخفيف من التركيز علي الذاكرة، والإكثار من التركيز علي التحليل[٢٦].

أي أن التعليم المزدوج هو نظام تعليمي يتميز بالمزج بين تلقي المعلومات الأكاديمية والتطبيقات العملية بالمدرسة ضمن معايير وظيفية ومهنية محكمة والتدريب في مواقع العمل بالشركات والمؤسسات، ويهدف إلى تحسين مخرجات التعليم الفني والمهني لضمان إتقان الطلبة للمهارات المهنية والوظيفية الأساسية التي يتطلع إليها سوق العمل، والكفايات الأكاديمية التي تطلبها مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام البنين والبنات للالتحاق ببرامج التعليم الفني والمهني، ومن أهم مميزات هذا البرنامج احتواؤه على مناهج متطورة تدمج بين المعرفة الأكاديمية والتعليم التطبيقي وتطرح التخصصات المطلوبة بسوق العمل، وذلك بالاعتماد على طرق تدريس تراعي تطبيق استراتيجيات التعلم باستخدام التقنية الحديثة، وينفذ هذا البرنامج بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص من خلال لجنة من ممثلي سوق العمل تعنى بالتدريب الميداني الذي يهدف إلى إتقان الطلبة للكفايات المهنية، بحيث تتبنى الشركات والمؤسسات الطلاب المتميزين بالتدريب وصرف المكافآت أثناء فترة الدراسة والتدريب في فترة الإجازات بحيث يتخرج الطالب أو الطالبة ويجد الوظيفة دون تكبد عناء البحث عن وظيفة، وبالتالي يحدد الطالب اتجاهه في مرحلة مبكرة من العمر، ويجد الاستقرار والأمان الوظيفي.

وبالتالي فإن التعليم المزدوج وفقا للدراسة الحالية يعرف بأنه نظام تعليمي موجه للمرحلة الثانوية الفنية يتيح للطلاب الفرصة للتعلم من خلال المدرسة واكتساب المهارات العملية وثقافة العمل من خلال التدريب بأحد المؤسسات التدريبية، ويقضى الطلاب فيه أربع أيام أسبوعيا في المصنع للتدريب على الآلات والمعدات المتوفرة في المصنع مما يساهم في تطوير مهاراتهم العملية والفنية ، ويساهمون في عملية الانتاج من خلال التدريب الفعلي على أحدث التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج ويقضون يومين في المدرسة لدراسة المواد النظرية ومدة الدراسة به ثلاث سنوات، ويحصل الطالب بعدها على شهادة اتمام دراسة الدبلوم الفني نظام التعليم المزدوج، ويحدد بالشهادة التخصص.

(أولا–ب)أهداف التعليم المزدوج

أما عن أهداف التعليم المزدوج فهي:

أ– تطوير البرامج الدراسية وذلك من خلال:

١. الارتقاء بمستوى المهارات لدى الطلاب من خلال تطبيق نظام يشارك في إعداده وتنفيذه سوق العمل لضمان إتقان الطلبة للكفايات المهنية الأساسية التي يتطلع إليها سوق العمل.
٢. طرح برامج مطورة وحديثة تناسب الذكور والإناث حيث يشمل النظام التخصصات التجارية إلى جانب التخصصات الصناعية والزراعية.
٣. تطبيق مفهوم التعليم المزدوج من خلال التدريب الميداني المركز في المسارات التجارية والصناعية والزراعية.
٤. مشاركة القطاع الخاص في إعداد المناهج والبرامج الدراسية ووضع المواصفات المهنية والتربوية وتدريب الطلبة(٢٧).

ب- اكتساب أخلاقيات العمل وذلك من خلال:

١. تطبيق استراتيجيات تعليم و تعلم أكثر مواءمة وتنوعاً تعمل على اكساب الطلبة أخلاقيات العمل المرضية.
٢. توفير إرشاد وتوجيه مهني فاعل ومتميز يركز على تنمية قيم العمل لدى الطلبة.
٣. الارتقاء بمستوى المهارات العملية لدى الطلاب.
٤. تطبيق التعليم المزدوج يربط التعليم بالمهنة التي سيلتحق بها الطالب.
٥. تطوير التدريب الميداني الذي سيمثل نسبة كبيرة من وقت الطالب.
٦. استعمال استراتيجية المحاكاة والمشاريع كوسيلة للتدرب على مهارات المهنة داخل المدرسة(٢٨).

جـ- التوجيه والارشاد المهني وذلك من خلال:

١. إنشاء مراكز للتوجيه والإرشاد المهني في كافة المدارس المطبق فيها المشروع.
٢. تطوير مشروع شامل للإرشاد والتوجيه المهني يمكن الطلبة من استكشاف ميولهم وقدراتهم والفرص المتوفرة لديهم سواء كانت للتعليم أو للتدريب أو للعمل.
٣. وضع منهج للإرشاد المهني وتطوير الذات.
٤. تهيئة عدد من المعلمين للعمل في مراكز التوجيه سواء كمرشدين مهنيين أو كمعلمين لمقرر الإرشاد وتطوير الذات أو كمشرفين ومتابعين للطلبة المدربين في الشركات والمؤسسات.
٥. نشر حملات للتوعية حول المشروع وأهدافه(٢٩).

د- التدريب الميداني وذلك من خلال:

١. تطوير وتنظيم البرامج التدريبية لكي يلاءم أهداف التعليم المزدوج.
٢. استحداث آليات تقويم فعالة لقياس أداء الطلبة في البرنامج التدريبي يشمل تعزيز وتطوير السجل اليومي للطالب.
٣. وجود عقد رسمي موقع من قبل الطالب وولي الأمر والوزارة مع الشركة المدربة.
٤. إعداد برنامج لتهيئة الطالب للتدريب(٣٠).

ويقوم التعليم المزدوج علي أساس الدراسة النظرية لمدة يومين وأربعة أيام تدريب عملي في المصانع والشركات(أو ما يعادل ذلك من تعليم وتدريب مجمع) وتستمر الدراسة ثلاث سنوات ويحصل بعدها الخريج علي دبلوم التعليم الفني، والفئات المستهدفة في هذه المرحلة هم من أتموا مرحلة التعليم الاساسي وحصلوا علي الشهادة الاعدادية في نفس السنة(٣١).

وبالتالي فإن الهدف الأساسي للتعليم المزدوج هو بناء الأيدي العاملة المهنية والتقنية وإكسابها المهارات والمواصفات المطلوبة في سوق العمل عن طريق عملية تعليم وتدريب مزدوجة تتم في كلٍّ من موقع التعليم (المنشأة التعليمية) وموقع العمل (المنشأة الاقتصادية)، بحيث تخرج إلى ميدان العمل مؤهَّلةً التأهيل العملي المطلوب ومزوَّدة بالقاعدة العلمية المناسبة، الأمر الذي يمكِّنها من متابعة التغيُّرات في ظروف العمل ومن التكيف مع التطورات التقنية المستمرة، مع مراعاة حاجات سوق العمل، مما يزيد من مساهمة قطاع الاعمال في تنمية الموارد البشرية وتأمين فرص عمل حقيقية للشباب تتطابق مع برامج إعدادهم ومتطلبات سوق العمل وفرص التشغيل المتوفرة علي أرض الواقع.

(أولا–جـ)مميزات التعليم المزدوج

هناك العديد من المميزات لتلك البرامج منها:

المميزات التي يحصل عليها طالب البرنامج

١. يوفر البرنامج للمتدرب التعرف على أحدث الأساليب التكنولوجية والتدريب علي أحدث الماكينات والأجهزة.

٢. الحصول على مكافأة شهرية من المصنع المدرب به.
٣. يتمتع الطالب المتدرب بنظام التأمين عليه ضد الحوادث أثناء التدريب طبقا لنظام وزارة الشئون الاجتماعية.
٤. التمتع بأولوية التعيين بالمصنع المدرب به عند الاحتياج لعمالة ذات مهارة عملية عالية.
٥. يتوفر للمتدرب المناخ الحقيقي للعمل داخل المصنع أو الشركة مع وجود فرصة للعمل علي خطوط الإنتاج الفعلي.
٦. عدد الطلبة بالفصل الدراسي الواحد لا يزيد عن ٢٤ طالبا / طالبة مما يتيح فرصة أفضل للفهم.
٧. الحصول علي ٣ شهادات (شهادة دبلوم مداس فنية معتمدة من الوزارة – شهادة من برنامج (التعليم المزدوج) – شهادة من المصنع المدرب به)[٣٢].

إضافة إلي ذلك فإن الطالب يستطيع استخدام المعلومات التي اكتسبها في المدرسة في المجال العملي(الصناعي– التجاري–الزراعي) ويشارك عملياً في تخصصه، ويرى الأمور كما هي في الواقع، ويتدرب على خطوط الإنتاج الفعلي، ويكتسب مهارات ومعارف وطرق جديدة لم يتعلمها أثناء الدراسة، كما تكون هذه تجربة للطالب لكي يعمل حسب أنظمة وقوانين المنشآت الخاصة والاعتياد على تحمل المسؤولية والانضباط الوظيفي والاعتماد على النفس وكيفية التعاون مع الآخرين والعمل معهم، هذا بالإضافة إلى إمكانية الحصول على وظيفة دائمة في مكان العمل الذي يتدرب فيه وبراتب أعلى من غيره نظراً لقدرته على العمل مباشرة بعد التخرج واختصار فترة التدريب التي تسبق التعيين الفعلي ويحصل الطالب أثناء فترة التدريب على أجور عن الأعمال التي يؤديها إذا رغب الطالب بالعمل في المنشأة أيام العطل الرسمية للمدرسة وكانت عنده المهارة الكافية للعمل والإنتاج وتكون له الأولوية في التعيين عند الحاجة لعمالة ذات مهارة عملية عالية ويحصل الطالب أثناء فترة الدراسة على منحة نقدية من وزارة التربية والتعليم ومكافأة نقدية شهرية من المنشأة التي يتدرب فيها.

المميزات التي يحصل عليها رجل الأعمال المشارك بالبرنامج

١. الحصول على عمالة تناسب مشروعة ومدربة علي أحدث الطرق التكنولوجية.
٢. الحصول علي العمالة المدربة التي لا تتوفر بسهولة في سوق العمالة المصرية.

٣. الحصول علي العمالة الماهرة في التعامل مع الماكينات وتشغيلها وإصلاحها وصيانتها مما يوفر تكاليف التدريب والصيانة وتقليل وقت توقف الماكينات.
٤. فرصة اختيار المتدربين المميزين للعمل في مصنعه أو شركته في نهاية فترة التدريب.
٥. تجنب المخاطر التي تسببها العمالة الجديدة غير المدربة بالاستعانة بعمالة تم تدريبها داخل الورش الخاصة بالمصانع.
٦. تجنب عقبة التأرجح في عدد العمالة وتعويضها بعمالة مدربة ارتبطت بنوع ونظام الماكينات المتوفر بالمصنع(٣٣).

أي أن أصحاب العمل يحصلون على فرصة لتقويم موظفي المستقبل ومدى استعدادهم للعمل واختيار الموظف المناسب من خلال تعامله مع الطلاب أثناء فترة التدريب وانتقاء الأفضل من بينهم وخفض التكاليف الناجمة عن انتقاء الموظفين الجدد وتدريبهم وتجنب المخاطر التي تسببها العمالة الجديدة غير المدربة كما أن وجود عمال مهرة قادرين على التعامل مع الآلات وتشغيلها وإصلاحها وصيانتها يوفر في تكاليف الصيانة وتقليل توقف الآلات.

نلاحظ مما سبق أن أهم ما يميز نظام التعليم المزدوج أنه يمثل نقطة التقاء بين صاحب العمل والراغب في العمل(الخريج)، كما يؤكد مفهوم المشاركة المجتمعية بشكل تطبيقي، حيث يتحمل القطاع الخاص مسئولية تدريب وتأهيل خريجين تتناسب مهاراتهم مع مواصفات فرص العمل المطلوبة، وبذلك فإنه يشارك المؤسسة التعليمية في جهودها نحو تخريج عمالة ماهرة، كما يخفف العبء عن موازنة الدولة الموجهة للتعليم والمخصصة نحو تدبير مبالغ ضخمة لتجهيز مدارس التعليم الفني.

ثانياً: التجربة الالمانية في مجال التعليم المزدوج

(أولا–أ) التجربة الالمانية

تتميز ألمانيا بالعديد من السياسات التي تعمل علي ربط التعليم والتدريب المهني بسوق العمل بصفة عامة منها:

١. الشراكة في رسم سياسة التعليم والتدريب المهني وتخطيط برامجه وتنفيذها.

٢. قيام سوق العمل بتوفير المؤشرات التي بموجبها تحدد العلاقة الكمية بين طبيعة الاحتياجات من جهة والتعليم والتدريب المهني من جهة أخرى، كما أن متطلبات التشغيل في مؤسسات أصحاب العمل تحدد الجانب النوعي لهذا التعليم والتدريب.

٣. تتولى مواقع العمل مسؤولية التدريب الميداني للمتدربين، ويتم تنظيم التدريب المهني بموجب ضوابط وتعليمات، وتسيطر الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه العملية.

٤. يتولى القطاع الخاص تمويل التدريب في مواقع العمل، وغالباً ما يتم التمويل من خلال "صندوق التمويل " الذي تتعاون فيه الدولة مع القطاع الخاص في تمويله[٣٤].

أما بالنسبة لبرامج التعليم المزدوج والتي يطلق عليها اسم التعليم الثنائي أو Dual Education فأهم ما تتميز به هو أنها تتسم بالمرونة وفقا للتغيرات التقنية المتسارعة والتي تتطلب خريج علي دراية بكل تلك التغيرات حتي يتلاءم مع سوق العمل والذي يشكل عبئا من الصعب علي المدارس القيام به[٣٥]، ولقد حقق ذلك النوع من التعليم نسبة توظيف ٦٦% عام ٢٠١٢م[٣٦]، إلي جانب ما يتميز به ذلك النظام من حيث:

الأهداف

إن برامج التعليم المزدوج في ألمانيا تهدف إلى إيجاد بديل أكاديمي للطلاب خريجي المدارس الثانوية عن الدراسة الجامعية التقليدية وإعطاء الفرصة لأرباب العمل للمشاركة في العملية التعليمية، ويرتبط هذا التعليم بسوق العمل ارتباطاً وثيقاً، حيث يقضى المتدرب (الطالب) معظم وقته في مصنع أو شركة ، وحيث يحدد أصحاب العمل ما الذى يجب أن يتعلمه هؤلاء وأين ومتى، ويقوم المتدرب بتوقيع عقد تدريب مع موقع عمله، وتقوم الغرفة المسئولة بالإشراف على هذا العقد وتسجيله ، ويشترك في هذا النظام ثلثا الشباب من سن (١٥ – ١٨) سنة بألمانيا[٣٧].

الجهات المسئولة

١. **المؤسسات التعليمية الحكومية:** وتقوم بالمشاركة في إعداد وتطوير المناهج، والإشراف على تنفيذ الخطط والمناهج الدراسية كما تقوم بمنح المؤهل للطالب بعد إتمام البرنامج.

٢. **الطالب وتقع عليه الالتزامات التالية:** الالتزام بالعقد المبرم بين الطالب والجهة المستفيدة، والانضباط التام في البرنامج، كما يعتبر مسئولا أمام شركته أو مؤسسته التي تعاقدت على تدريبه ويلتزم بالعمل لدى الجهة المستفيدة بعد تخرجه مدة العقد.

٣. **الجهة المستفيدة:** وتشمل الشركات أو المؤسسات المشاركة للمؤسسات التعليمية الحكومية، وتتعاون مع المؤسسات التعليمية الحكومية لتنفيذ البرنامج وخاصة الجانب العملي، وتلتزم الشركة أو المؤسسة بتعيين الطالب كموظف له كامل الحقوق بعد إكماله للتعليم الثنائي وتخرجه من المؤسسات التعليمية الحكومية(٣٨).

الشركات التي تقوم بالمشاركة

أما الشركات التي تقوم بالمشاركة في التعليم المزدوج فيمكن أن تكون متوسطة أو كبيرة الحجم لكن لابد أن تمتلك التجهيزات الكافية التي تمكن من تغطية الموضوعات العملية بمقررات المؤسسات التعليمية الحكومية ويتم تشكيل لجان من المؤسسات التعليمية الحكومية والشركات للإشراف الأكاديمي على طلاب التعليم الثنائي عل النحو التالي:

١. **لجنة تنسيق التعليم المزدوج:** تضم هذه اللجنة في عضويتها ممثلين للأقسام العلمية بالمؤسسة التعليمية الحكومية من أعضاء هيئة التدريس وممثلين للشركات المستفيدة بالمنطقة، وتقوم بالتأكد من أن الشركة الراغبة في اختيار الطلاب للتعليم المزدوج لها القدرة على استيفاء شروط التعليم المزدوج وذلك من حيث التجهيزات وكذلك العاملين المؤهلين والقادرين على الإشراف على تدريب الطلاب أثناء تواجدهم بالشركة.

٢. **لجنة تطوير المناهج:** وتضم في عضويتها ممثلين للقسم العلمي المختص بالمؤسسة التعليمية الحكومية وممثلين للشركة الراغبة في اختيار طلاب التعليم المزدوج، ويرأس هذه اللجنة رئيس القسم العلمي المختص، وتقوم بالنظر في المنهج التفصيلي للدراسة بهدف تعديله ليحقق الأهداف التدريبية للشركة مع عدم الإخلال بالشروط الأكاديمية والتي يجب استيفاءها للحصول على الدرجة العلمية من المؤسسة التعليمية الحكومية(٣٩).

الخطط الدراسية والمناهج

أما عن وضع الخطط الدراسية والمناهج فتنطبق جميع الشروط الأكاديمية للخطط الدراسية من حيث إجمالي عدد الوحدات الدراسية والوحدات الدراسية لكل مقرر وعدد أسابيع

الفصل الدراسي الواحد على طلاب التعليم المزدوج كما تنطبق على الطالب جميع الأنظمة الأكاديمية من حيث التقديرات وحساب المعدلات الفصلية والتراكمية ولوائح وأنظمة المؤسسة التعليمية الحكومية، ويتم تدريس المقررات النظرية بالمؤسسة التعليمية الحكومية والمقررات العملية بالشركة، وتقوم لجان تطوير المناهج بتعديل المناهج بما يحقق الأهداف التدريبية.

أما عن وضع المناهج الدراسية فتوجد هيئة اتحادية في برلين تصدر دليلاً لتصنيف المهن يحتوي على ٤٧٠ مهنة، وتقوم هذه المؤسسة باختيار الكفاءات من أساتذة الجامعات وسوق العمل لتحديد مواصفات هذه المهن والتي تبنى عليها البرامج التعليمية والتدريبية وتقوم هذه المؤسسة بوضع الأطر العامة للمناهج الدراسية، كما يعقد مؤتمر على مستوى وزراء التربية في كافة الولايات الألمانية يتم فيه مناقشة الأطر وأيضاً التصنيف المهني وإقرارها وبعد إقرارها من المؤسسة الاتحادية للتصنيف المهني يصدر فيه مشروع قانون يلزم كافة الولايات بالتقيد بهذه الأطر(٤٠).

الاشراف علي عملية التدريب

ويكون هناك مشرفا على الطلاب من بين أعضاء الهيئة التعليمية في المؤسسة الحكومية، يقوم بزيارات دورية للطلاب أثناء تأديتهم للتدريب العملي بالشركة للتأكد من تأديتهم للتدريب العملي وفق الاشتراطات الأكاديمية، وهناك مشرف آخر من بين العاملين بالشركة ممن تتوفر فيهم التخصص المهني المناسب، ويقوم برفع تقارير دورية عن أداء الطلاب وانضباطهم وسلوكهم إلى المؤسسة التعليمية الحكومية(٤١).

التقويم

أما عن تقويم الطلاب فيتم تشكيل لجنة من الطرفين لأداء الاختبارات ويجري اختبار للطالب في موقع العمل الفعلي تحت إشراف جمعية المهنة التي سيلتحق بها الطالب بعد تخرجه وهناك اختبار نظري للطالب يجرى في المركز واختبار عملي تشرف عليه جمعية المهنيين في مواقع العمل(٤٢).

وتقوم المؤسسة الفيدرالية للتدريب المهني **Federal Institute Vocational Training** بالتعاون مع ممثلين عن الصناعة والتجارة والغرف والنقابات العمالية بتحديد الأعداد المطلوبة من العمالة الفنية ومستوياتها وتخصصاتها، وكذلك تحديد المعارف والمهارات اللازمة

لكل مهنة، وهذه الجهات مسئولة أيضا عن الاختبار النهائي بشقيها العملي والنظري، وفى نهاية التدريب تمنح الغرف الصناعية خريجي هذا النظام المؤهل مُعترفا به وصالحا في كل أنحاء الدولة(٤٣).

أوجه الاستفادة من التجربة الالمانية:

نخلص من التجربة الألمانية إلي أهمية الربط بين مؤسسات التعليم وسوق العمل، وحيث يتحقق هذا الربط يقل الانفاق على هذه المؤسسات التعليمية ذات التكلفة العالية وتنتقل مسئوليتها إلى القطاعات المستفيدة منها، وتتلافى في نفس الوقت الفائض في نوعيات الخريجين التي لا يحتاج إليها سوق العمل، كما أن المؤسسات الاقتصادية تكون قادرة على تطوير برامجها وأساليب إعداد العاملين فيها وتدريبهم وفقاً للتطورات الحديثة التي تميز الأوضاع الاقتصادية والتغير المستمر في احتياجات المجتمع إلى المهن والتخصصات المختلفة والتطورات السريعة التي تحدث نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وهو أمر تعجز عنه المؤسسات التعليمية النظامية مما يؤدى بالخريجين إلى البطالة(٤٤).

إلا انه من نقاط الصعوبة التي أشارت اليها التجربة الالمانية في مجال التعليم المزدوج هو عدم توفر عدد مناسب من المدارس تكون مؤهلة للقيام بعملية تدريب الطلاب وقد عالج النظام الالماني ذلك بإنشاء مصانع تابعة للمدارس كنوع من الشراكة في ذلك المجال(٤٥).

إلي جانب النقاط التالية التي يتميز بها التعليم المزدوج وفقا للنظام الألماني وهي :

١- يتم تحديد المهن وبرامجها التدريبية عن طريق التعاون الوثيق بين الحكومة الاتحادية وسلطات الولايات وغرف التجارة والصناعة.

٢- يتم تطوير النظام بشكل مستمر عن طريق مهن جديدة وفقا لما يتطلبه سوق العمل.

٣- يتم تمويله بالتعاون بين السلطات والمؤسسات التي تستقبل المتدربين، ففي الوقت الذي تساهم فيه المؤسسات التي تستقبل المتدربين مع البلديات وسلطات الأقاليم في تمويل الورش المتخصصة ودفع أجر للمتدرب، تقوم السلطات المركزية بتمويل التعليم النظري ومتطلباته.

٤- يتم تدعيم وتعميق أساليب التدريب المهني في الشركات والمصانع المختلفة.

٥- الجمع بين التعلم النظري والتدريب والممارسة العملية والذي يعد الخطوة الأولى في طريق بناء مستقبل مهني ناجح يقود إلى الوصول إلى مرتبة المعلم في الحرفة من خلال المزيد من التدريب والتأهيل والخبرة العملية.

٦- يتدرب داخل نظام التعليم المزدوج حوالي ٧٠ بالمئة من الشباب الألماني ويضم أكثر من ٣٧٠ مهنة تؤهل للقيام بأكثر من ٢٠ ألف عمل مهني.

(أولا-ب)الخبرة المصرية

واجهت مصر في التسعينيات من القرن الماضي تحدياً يتمثل في تحسين عملية الانتقال من مرحلة المدرسة إلى مرحلة العمل لشبابها، فقد كان معدل بطالة الشباب يبلغ خمسة إلى سبعة أضعاف معدلاتها لدى الكبار مما يعد مؤشر على أن الشباب في سن (١٦-٢٤) عاماً يواجهون صعوبة بالغة في الانتقال من مرحلة المدرسة إلى العمل.

وعلى الرغم من أن إحداث نمو اقتصادي وتوفير الوظائف بسياسات اقتصادية ضخمة جيدة كان يمثل أحد الحلول لهذه المشكلة، إلا أنه بالنسبة للشباب كانت المشكلة تتعمق في الغالب لتصل إلى قضايا هيكلية تتضمن مدى توافق المهارات التي اكتسبوها في مدارسهم مع احتياجات السوق، وكيف يسعى الشباب بحثاً عن العمل، والتوقعات التي يحملونها للتوظيف والأجور[٤٦].

ولقد كان برنامج (مبارك – كول) لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني بمصر بالتعاون بين الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التربية والتعليم ورجال الأعمال والقطاعات الاقتصادية من جهة، والوكالة الالمانية للتعليم الفني المزدوج بداية تطبيق التعليم المزدوج في مصر عام ١٩٩١م، والحل لتلك المشكلة[٤٧].

و ما تلى ذلك من خطوات وإجراءات كثيرة أسفرت عن إنشاء اللجنة العليا (للبرنامج) في يونيو ١٩٩٣م، ثم إنشاء وحدة تنفيذ سياسات برنامج (مبارك – كول) في سبتمبر ١٩٩٣م وبدء التنفيذ الفعلي للبرنامج في المدن الجديدة، بدءا بمدينة العاشر من رمضان في سبتمبر ١٩٩٥م ثم في المدن والمواقع الأخرى علي التوالي[٤٨]، ثم انتشر في جميع المدن الصناعية الجديدة في جميع أنحاء الجمهورية، كما تم إدخال مهن أخرى مثل تدريب الممرضات

بالاشتراك مع كلية الطب جامعة القاهرة ووزارة الصحة في سبتمبر ١٩٩٧م وفى مجال صيانة واصلاح وتشغيل المعدات الثقيلة التابعة للاتحاد المصري لمقاولات التشييد والبناء في نوفمبر من نفس العام(٤٩).

وهدف البرنامج إلى :

١-توفير العمالة الفنية المهرة المدربة على أسس علمية وعملية باستخدام أحدث أساليب التعليم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج المصري حتى يمكن مواجهة المنافسة العالمية و زيادة حجم التصدير.

٢-توفير فرص عمل جيدة للشباب سواء داخل مصر أو خارجها لمواجهة مشكلة البطالة.

٣-الاستغناء عن الاستعانة بالخبراء الأجانب من الخارج لإصلاح وصيانة المعدات وخطوط الإنتاج بالشركات والمصانع.

٤-توفير العمالة الفنية المدربة لقطاع الخدمات في المجالات المختلفة.

٥-تطبيق النظام المزدوج للتعليم الفني علي المدى البعيد في جميع المهن والحرف والوظائف المعترف بها في مصر سواء في الصناعة أو في الزراعة... الخ

٦-السعي علي المدى البعيد من خلال تعديل قوانين التعليم والعمل إلى تطبيق مبدأ ضرورة الحصول على الترخيص لمزاولة المهنة(٥٠).

متطلبات تنفيذ المشروع

١- تطوير المناهج.

٢- إعداد المدرسين الفنيين والتدريبات العملية .

٣- إدارة عملية التدريس والتدريب.

٤- تقويم الطلاب.

وتم تنفيذ هذه المتطلبات من خلال هيئة تنظيم النظام الثنائي، والتي تقوم بالإجراءات اللازمة لتطوير المناهج وبرامج التدريب المهني عن طريق الآتي:

- حضور ممثلين عن الحكومة وأصحاب العمل والهيئات المهنية ومديري الشركات للتنسيق بينها في وضع المهن المطلوبة للتدريب والمناهج اللازمة والامتحانات ومدة التدريب.

- إعداد الحكومة المصرية للمناهج من خلال وزارة التربية والتعليم والمؤسسات الأخرى.
- الاتصال والعلاقات المرنة بين شركات التدريب والمكاتب الإقليمية والمدارس الفنية.
- تختص الهيئات الثلاثة المشاركة في المشروع وهى (وزارة التربية والتعليم – أصحاب المصانع – إدارة المشروعات) بمسئولية التعليم الفني وأعمال الامتحانات[٥١].

دور الجهات المختلفة المشاركة في البرنامج:

- **وزارة التربية و التعليم وتقوم بما يلي:**

أ. تأسيس وحدة تنفيذ سياسات البرنامج ووضع ميزانية خاصة بها.

ب. تزويد المدارس المشاركة في البرنامج بالمدرسين والمدربين اللازمين وإعدادها من حيث المنشآت اللازمة.

جـ. دفع الأجور وكافة المصاريف الإدارية للعاملين بالمدارس الفنية المشاركة بالبرنامج.

د. المشاركة في أعمال الامتحانات النظرية والعملية.

هـ. اعتماد المناهج الدراسية وتوفير الكتب اللازمة.

- **الوكالة الألمانية للتعاون الفني المزدوج gtz:**

أ. إيفاد خبراء لفترة طويلة و قصيرة حسب الحاجة.

ب. تزويد المدارس والورش والمعامل ببعض التجهيزات ومساعدات التدريس والتدريب.

جـ. المساهمة في تأسيس وحدات التنفيذ الإقليمية وتحويلها إلى مراكز انتشار.

د. المساهمة في تدريب المدربين والمدرسين المشاركين في البرنامج سواء داخل مصر أو في ألمانيا.

هـ. المساهمة في دعم عمليات الانتشار في المناطق المختلفة.

- **الوحدة الإقليمية للبرنامج بمقر جمعية رجال أعمال إسكندرية:**

أ. توفير فرص تدريب للطلاب بمصانع وشركات رجال الأعمال والعمل علي زيادة عدد المصانع والشركات المشاركة.

ب. المشاركة في وضع المناهج الدراسية المناسبة واختيار المهن المطلوبة لسوق العمل .

جـ. إعداد وتنفيذ الامتحان النهائي للطلاب بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.

د. متابعة عملية التدريب للطلاب بالمصانع وتحصيل المبالغ المالية المستحقة.

هـ- تسجيل عقود التدريب.

و- تنظيم دورات رفع مستوي للشركات المشاركة في البرنامج طبقا لاحتياجاته(٥٢).

ونلاحظ مما سبق اهتمام مصر بنظام التعليم المزدوج منذ سنوات طويلة، وبناء على ذلك أقيمت عدة مدارس وفقا للنموذج الألماني في مصر غير أن نجاحها بقي محدودا بسبب غياب البنية التحتية اللازمة، ويتمثل هذا الغياب بشكل أساسي في عدم استعداد الشركات والمؤسسات الاقتصادية على استقبال الشباب المهيئين وعليه لا بد من التعويض عنها بمزيد من ورش التدريب المواكبة للتعليم النظري وتأهيل المؤسسات الاقتصادية لتدريب الشباب الذي يلتحق بمدارس التعليم المهني واستيعابهم، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من قيام السلطات الحكومية المعنية بحملة توعية وتقديم برامج دعم مادية ومعنية بهدف إقناعها بأهمية ذلك النوع من التعليم من خلال توضيح المنافع التي تحصل عليها من خلال هذا الاستيعاب ويأتي في مقدمتها تأمين قوة العمل المؤهلة والقادرة على تحسين أداء هذه المؤسسات وتعزيز قدرتها على المنافسة من خلال تطوير منتجاتها وخدماتها غير أن تلك الاستفادة تتطلب أيضا تغيير نظرة الشباب السلبية بشكل عام تجاه المهنة ومن أهم السبل إلى ذلك تغيير الثقافة السائدة التي يتم من خلالها تصنيفها إلى مهن معيبة وأخرى لائقة.

ثالثاً: متطلبات التنمية الشاملة واهم البرامج التعليمية والتدريبية ذات الأولوية لتطبيق برامج التعليم المزدوج بمحافظة الوادي الجديد.

تقع محافظة الوادي الجديد في الجزء الجنوبي الغربي من صحراء مصر الغربية وتشترك حدودها الداخلية مع محافظات المنيا والجيزة ومرسى مطروح شمالاً، ومحافظات أسيوط وسوهاج

وقنا وأسوان شرقاً، وتشترك في الحدود الدولية مع ليبيا غرباً والسودان جنوباً؛ وتعتبر محافظة الوادي الجديد أكبر محافظات مصر مساحة، حيث تبلغ مساحتها نحو ٤٥٨ ألف كم أي ما يعادل ٨ر٤٥%من المساحة الكلية لجمهورية مصر العربية وحوالي ٦٧% من مساحة الصحراء الغربية ؛ وتنقسم المحافظة إلى أربعة مراكز إدارية هي الخارجة والداخلة وباريس والفرافرة، وتضم ٤ مدن و٣٨ وحدة محلية قروية و١٥٠ قرية تابعة، وتعتبر الموارد المائية هي العامل الأساسي في توزيع المراكز العمرانية، وكذلك توافر التربة الصالحة للزراعة، كما أن الطرق والمواصلات تعتبر العامل الرئيس في نشاط وتطور المراكز العمرانية واستمرارها(٥٣).

وكانت تسمي من قبل " محافظة الصحراء الجنوبية " وترجع التسمية الحالية إلى إعلان الزعيم الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨م عن البدء في إنشاء واد جديد محاذ لوادي النيل يخترق واحات الصحراء الغربية ويعتمد على استصلاح أراضي الصحراء واستزراعها بالمياه الجوفية(٥٤).

وعرفت قديما واحة الخارجة باسم " هبت " وتعنى المحراث لكونها تشتهر بالزراعة وعرفت واحة الداخلة باسم " كنمت " بمعنى التربة السوداء أي أنسب أنواع التربة للزراعة، أما واحة الفرافرة فقد عرفت باسم " تا – أخت " أي أرض البقرة مما يدل على أن الواحات كانت أرض زراعية موفورة الخير في العصور القديمة، وفى عصر البطالمة كان للواحات دوراً هاماً في ازدهار الزراعة، وجاء عصر الرومان الذين اهتموا بالواحات اهتماماً كبيراً لكونها غنية بالزراعة ووفرة المياه(٥٥).

وتمتلك أرض الوادي الجديد إمكانات كبرى للاستثمار والتنمية لذلك اهتمت الدولة خلال خطط التنمية المتتالية بإحداث تطوير شامل لمناطق الوادي الجديد والتي تمثل عمقاً استراتيجياً في قلب الصحراء الغربية وبعداً رئيسياً من أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر وبخاصة بعد أن أصبح ارتياد الصحراء ضرورة حتمية للخروج من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد ومن أهم مجالات الاستثمار المتاحة بالمحافظة ما يلي:

الأنشطة الزراعية:-

تعتبر الزراعة النشاط السائد في مجتمع الوادي الجديد وذلك لتوفر العديد من الخصائص من أهمها انخفاض نسبة إصابة الزراعات والثمار وخلوها من أي معاملات كيماوية ونضجها المبكر مما يساعد على التسويق الجيد(٥٦).

ويعمل حوالي ٦٥% من سكان الوادي الجديد بالزراعة، وتبلغ نسبة الاراضي الصالحة للزراعة بالمحافظة نحو ٦.٥ مليون فدان وتعتمد في استغلالها على توفير مياه الري من خلال حفر الآبار الجوفية، وتشير العديد من الدراسات إلى أن إجمالي كمية المياه الجوفية المتوفرة بالوادي الجديد تكفى لري مساحة ٥٠٠ ألف فدان على مستوى المحافظة وكذلك من خلال ترعة الشيخ زايد التي تستمد مواردها المائية من بحيرة ناصر[٥٧].

وتبلغ المساحة المنزرعة بالوادي الجديد حاليا ١٥٠ ألف فدان أهمها محصول البلح حيث تبلغ مساحة الأرض المنزرعة نخيل حوالي ١٢٧٣٦ فدان وعدد النخيل ١.٣١٢٤٦٤ مليون نخلة منها ٨١٨٢٢٣ نخلة من الصنف السيوى (الصعيدي) ينتج المثمر منها حتى الآن ما يقرب من ٣٥ ألف طن بلح سنوياً.

كما يوجد ٢٠٣ ألف نخلة من الصنف المنتور الغير مستغل اقتصادياً حتى الآن وتقدر كميات البلح المنتور غير المستغلة حالياً اقتصاديا حوالي ١٠١٤٠ طن ويمكن أن تدخل جميعها في التصنيع، بالإضافة إلي مجموعة من الأنواع الأخري .

ولقد تم انشاء العديد من مشاريع استصلاح الاراضي الزراعية بالمحافظة وهي:

١. شرق العوينات بمساحة ٥٢٨ الف فدان .
٢. مشروع توشكي(قناة الشيخ زايد) لاستصلاح واستزراع ٥٤٠ ألف فدان في جنوب الوادي الجديد بتوشكي.
٣. درب الاربعين ويشمل حفر عدد ٨٥ بئر واستصلاح وزراعة مساحة ١٢ ألف فدان[٥٨].

الأنشطة الصناعية والتعدينية:-

وفي مجال التعدين فإن منطقة الوادي الجديد غنية بمواردها المعدنية غير المستغلة أو التي يتم استغلالها بطريقة غير مدروسة وفقا لاحتياجات السوق والخصائص الفنية اللازمة لذلك وتتضمن(الفوسفات –الحجر الجيرى –الرمال –الطفلة –الزلط –الرخام –الجيرانيت –الشبة – اكسيد الحديد–الحديد –الكوارتز –الالباستر) .

وتعد الصناعة من الانشطة الواعدة في الوادي الجديد، وهي صناعات تعتمد في معظمها علي الخامات الزراعية والحيوانية والمعدنية التي تنتجها المحافظة، ثم صناعات تعبئة وتجفيف المنتجات الزراعية وخصوصا البلح والخزف والفخار كما توجد بعض الصناعات المتميزة مثل صناعات الكليم والسجاد اليدوي والصناعات القائمة على منتجات النخيل مثل صناعة حفظ وتعليب وتجفيف التمور وصناعة الخشب والأرابيسك من جريد النخل، ولقد اقيمت منطقتين صناعيتين كبيرتين في كل من الخارجة والداخلة بمساحات واسعة (٥٩).

وفي مجال التعدين حيث يتوافر الرخام والحجر الجيري وخام الحديد والرمال البيضاء المستخدمة في صنع الزجاج والجرانيت وغيرها في مساحات واسعة من الوادي الجديد(٦٠).

يتضح لنا مما سبق أن محافظة الوادي الجديد تتمتع بالعديد من المميزات منها أنها مجتمع صحي خالي من الأمراض والأوبئة إلي جانب انخفاض نسبة إصابة الزراعات والثمار وخلوها من أي معاملات كيماوية ونضجها المبكر مما يساعد على التسويق الجيد، إلا أن أهم ما تتميز به المحافظة هو محصول البلح والذي يعد تراث وحاضر ومستقبل المحافظة إلا أن المحافظة تفتقر إلي الاستثمار في ذلك المحصول، لذلك حاولت الدراسة الحالية وضع تصور مقترح لبرامج التعليم المزدوج في مجال انتاج وتصنيع البلح بمحافظة الوادي الجديد.

رابعاً: التصور المقترح

فلسفة التصور المقترح

يستند التصور المقترح إلى استراتيجيات عملية وتعليمية، تؤكد على معرفة الواقع، وبحث احتياجات الطلاب ومتطلبات سوق العمل فإذا كانت التربية تهدف إلي إعداد الفرد للحياة فإن أساس هذا الإعداد هو شعور الفرد بالقيم الذاتية من خلال مشاركته في أعمال المصانع والشركات وغيرها حتي يشعر بقيمته في المجتمع ، وتهدف تلك الفلسفة إلى تحقيق المواءمة بين تخصصات ومناهج التعليم الثانوي الفني المزدوج نظام الثلاث سنوات ومخرجاتها من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخري.

رؤية التصور المقترح

إيجاد نظام تعليم فني مبني على المعرفة والتقنيات الحديثة كنهج مستمر بحيث يعيد لليد العاملة بالمحافظة تميزها ويساهم في بناء اقتصاد وطني قوي وفعال.

منطلقات التصور المقترح

يستند التصور المقترح إلى المنطلقات الآتية:

- التعليم الثانوي الفني أحد أهم الركائز الأساسية للتنمية الشاملة وإعداد العمالة الفنية الماهرة.
- طبيعة الدراسة الحالية التي تركز على مخرجات التعليم الفني المزدوج ومدى ملاءمتهما لمتطلبات سوق العمل في محافظة الوادي الجديد.
- الثورة العلمية التكنولوجية التي تتطلب عمالة فنية ماهرة قادرة علي الانتاج .
- الرؤي والأهداف الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم وقطاع التعليم الثانوي الفني المزدوج.
- علاج الاختلالات بين مخرجات التعليم الثانوي الفني وبين احتياجات الإنتاج والتنمية بربط مؤسسات التعليم الثانوي الفني المزدوج بمصادر الإنتاج .
- طبيعة التخصصات والمواد الدراسية التي يتم تدريسها بمدارس التعليم الثانوي الفني المزدوج.
- تحقيق التوافق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم الثانوي الفني المزدوج.

أهداف التصور المقترح

يتحدد الهدف العام للتصور المقترح، في ربط مخرجات التعليم الثانوي الفني المزدوج بسوق العمل بمحافظة الوادي الجديد ويندرج تحت الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

١. إكساب الطلاب بعض المهارات التي تمكنهم من تلبية متطلبات سوق العمل في محافظة الوادي الجديد.
٢. تحقيق المواءمة بين مناهج وتخصصات مدارس التعليم الثانوي الفني المزدوج ومتطلبات سوق العمل بمحافظة الوادي الجديد.
٣. تفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الفني المزدوج والمصانع والشركات.

محاور التصور المقترح

تتمثل محاور التصور المقترح فيما يأتي:

الاهداف

يهدف التصور المقترح إلي تحقيق هدف عام وهو توفير طبقة من العمالة الفنية المدربة تدريبا عمليا وعلميا على وسائل الانتاج والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة، وبما يتماشى مع احتياجات المصانع والقطاعات الاقتصادية في مجال البلح مما يتيح فرص عمل مؤكدة للشباب ويؤدى الى رفع كفاءة وإنتاجية المنتجات المحلية.

إلي جانب تحقيق الأهداف التالية:

- تطبيق نظام يشارك في إعداده وتنفيذه سوق العمل لضمان إتقان الطلبة للكفايات المهنية الأساسية التي يتطلع إليها سوق العمل في مجال البلح.
- تعليم المتدرب وتعريفه على ظروف عمل حقيقية كتلك التي ستواجهه في سوق العمل لاحقاً.
- تفعيل الدور الايجابي النشط للمتعلم بحيث تؤكد المواد التعليمية على التفاعل بين الطلاب والمحتوى والمعلم .
- ارتباط البرامج والمقررات بالاحتياجات التعليمية لمجتمع الوادي الجديد.
- تقديم مقررات تزود الطلاب بالمهارات الأساسية التي يحتاجونها عند دخولهم سوق العمل وتزويدهم بمعلومات أساسية ترتبط بالهيئات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة.
- تبنى فلسفة جديدة للتعليم تجمع بين التعليم النظري والتطبيق العملي وسوق العمل.
- تأكيد مبدأ المشاركة المجتمعية والتعاون الوثيق بين الحكومة والقطاعين العام والخاص في تطوير ودعم العملية التعليمية.
- تحسين مخرجات التعليم الفني والمهني لضمان إتقان الطلبة للمهارات المهنية والوظيفية الأساسية التي يتطلع إليها سوق العمل والكفايات الأكاديمية التي تتطلبها مؤسسات التعليم العالي.

- دعم وتطوير التعليم والتدريب المهني في المجالات الصناعية والزراعية وبما يخدم محصول البلح.
- التوسع في فكرة استخدام مدارس التعليم المزدوج كمراكز خدمات فنية واستشارية وإنتاجية تقدم خدماتها للمجتمع والبيئة المحيطة بها تحقيقا للجودة.
- إعداد وتنفيذ برامج تدريبية لرفع وتنمية مهارات العاملين بجميع المستويات في الأنظمة التعليمية والتدريبية المختلفة المطبقة في المدارس الفنية بمحافظة الوادي الجديد.
- العمل على جذب الجهات المانحة للمساهمة والمشاركة في رفع كفاءة التعليم والتدريب المهني.
- الارتقاء بمستوى المهارات لدى الطلبة.

الخطة الدراسية

تقوم الخطة الدراسية للتعليم المزدوج علي أساس الدراسة النظرية لمدة يومين في المدارس الثانوية وثلاث أيام تدريب عملي في المصانع والشركات، علي أن تستمر الدراسة لثلاث سنوات يحصل بعدها الخريج علي دبلوم التعليم الفني طبقاً للنظام المزدوج بالإضافة إلي شهادة محلية من الجهة المشرفة علي التدريب العملي.

كما يقترح التصور المقترح أن يكون عدد الطلاب بالفصل الدراسي النظري لا يتجاوز ٢٠ طالب مما يتيح فرصة أفضل للفهم والاستيعاب والمناقشة، علي أن يتم تقسيم الطلاب عندما يتلقون تدريباتهم العملية الأساسية بالمدرسة إلي اربع مجموعات مع إعطاء الطالب مكافأة أثناء فترة التدريب.

وتتكون الخطة الدراسية من:

– مواد الثقافة العامة:

هي مواد إلزامية يدرسها جميع الطلبة تهدف إلى ترسيخ قاعدة ثقافية عريضة تمتاز بالتنوع والتكامل مثل: التربية الإسلامية، اللغة العربية، اللغة الانجليزية، الرياضيات وغيرها.

– المواد المساندة:

هي مواد تتناول محتوى معرفي ومهاري في مجال أكاديمي يزود الطلبة بالمعارف والمهارات التي تساند المواد التخصصية مثل: الرياضيات التطبيقية، العلوم التطبيقية، تطبيقات الحاسوب، الرياضة المالية وغيرها.

-المواد التخصصية:

هي مواد في مجال تخصص الطالب تعطيه فرصة أكثر عمقا لدراسة المواد النظرية التخصصية والتطبيقات العملية الميدانية علي أن يتم تحديد التخصص في السنة الثانية علي أن تنقسم الدراسة إلي فرعين الفرع المتقدم والفرع التخصصي، الفرع المتقدم ويلتحق بهذا الفرع الطلاب المتفوقين في الدراسة الاكاديمية ويتدرب الطلبة بسوق العمل والمدارس، ويهيأ الطلبة لسوق العمل أو الالتحاق بالجامعات والفرع التخصصي يلتحق بهذا الفرع الطلاب المتفوقين في التطبيقات العملية ويتم التركيز علي التدريب العملي بسوق العمل بشكل اكبر ويهيئ الطلبة لسوق العمل او الكليات والجامعات المختلفة.

حقوق الطالب

أن يتم توقيع عقد تدريب بين الطالب المتدرب والشركة أو المصنع لتنظيم العلاقة بينهما، كما ينبغي أن يتمتع الطالب المتدرب بنظام التأمين ضد الحوادث أثناء التدريب مع عدم تحميل المصنع أو الشركة ايه نفقات.

البرامج المقترحة للتعليم المزدوج في محافظة الوادي الجديد

تقترح الدراسة ان تحتوي المدرسة الثانوية الفنية للتعليم المزدوج بمحافظة الوادي الجديد علي اربعة أقسام هي

- قسم فني بساتين(نخيل- محاصيل غذائية).
- قسم استصلاح الأراضي والميكنة الزراعية.
- قسم فني صناعات غذائية (تخصص تصنيع وتعليب التمور).

إلي جانب المواد الأساسية التي تم ذكرها في الخطة التدريسية يتم إضافة المقررات التالية:

- مقررات لتدريب الطلاب المزارعين والعاملين في قطاع الزراعة بمحافظة الوادي الجديد.
- مقررات عن المشروعات التنموية بالمحافظة مثل مشروع شرق العوينات وتوشكي للتعريف بهذه المشروعات وأهدافها والعائد منها.

- مقررات عن التنمية الزراعية بالاشتراك مع الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك بهدف توصيف الوضع الحالي للأنشطة الزراعية والمشكلات والمعوقات الراهنة واقتراح الحلول والتوصيات .

المناهج:

ينبغي أن يتوفر في المناهج الدراسية بمدارس التعليم المزدوج ما يلي:

- تركيز المنهج على الجانب العملي التطبيقي.
- ارتباط المادة العلمية باحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.
- تحديث المادة العلمية استنادا على متطلبات العرض والطلب بسوق العمل لمواكبة التطورات والمستجدات الحديثة.
- اعتماد المنهج على استراتيجية المقررات المتكاملة التي تقوم على الربط بين الموضوعات الدراسية المختلفة في شكل مترابط ومتكامل.
- اتاحة المجال للطلاب لاختيار تعلم مهنة من عدة تخصصات متاحة.
- تشكيل لجنة من قطاع التعليم الفني ومتخصصين في الطباعة والاعلان لإعداد الخطط والمقررات الدراسية للتخصصات الجديدة وتحديد درجات النشاط العملي.
- تركيز المناهج الاكاديمية على تدريس المعلومات وبرامج التدريب المهني على المهارات التطبيقية والسلوكيات المهنية وبناء الشخصية.
- مساعدة المدرسين في إعداد المواد التعليمية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتكاملة في المجتمع.
- تفعيل الإرشاد المهني من مراحل مبكرة.
- تدريب المعلمين والمعلمات على تطبيق المناهج التطبيقية المحدثة.
- يتكون المنهج من محاور عدة: المواصفات المهنية، المواصفات الوظيفية، التعلم عن طريق المشاريع والتدريب الميداني.
- يمتلك المعلم حرية اختيار الموضوعات بناء على الكفايات المهنية والتربوية المحددة مسبقا لكل مادة علمية.

- يركز المنهج على تحسين مخرجات التعلم.
- يركز على التعليم التطبيقي في ورش العمل وصالات المحاكاة.

التقويم

ينبغي في عمليات التقويم أن تركز علي:

- متابعة سلوك الطالب وتقويمه كجزء لا يتجزأ من المنهج.
- استحداث آليات تقويم فعالة لقياس أداء الطلبة في البرنامج التدريبي يشمل تعزيز وتطوير السجل اليومي للطالب.
- حصول الطلاب المتفوقين علي منح تعليمية بالجامعة.
- تطبيق نظام التقويم المستمر.
- تقسم الدرجات ٧٠% عملي و٣٠% للنظري.
- يكون متاح للطلاب فرصة مواصلة الدراسة بالجامعة.

المعلمون

- يشترط في المعلم القائم بمدارس التعليم المزدوج ما يلي:
- أن يكون قادراً على فهم ودراسة احتياجات الطلاب.
- أن يعمل بكفاءة كمرشد وموجه للمحتوى التعليمي.
- تحديد أكثر الوسائل التعليمية ملائمة لتحقيق الأهداف التربوية .
- تزويد المتعلم بالخبرات التعليمية التي يحتاج إليها وإتاحة المجال لتفاعله مع العملية التعليمية.
- مراعاة التوازن بين التعليم بالعرض وتقديم المعلومات الجاهزة، وإخبار الطلاب بكل ما يحتاجون إليه، وبين التعلم التطبيقي.
- أن يلتحق ببرامج التدريب المتنوعة قبل مزاولة مهنة التدريس بالمدارس الثانوية الفنية المزدوجة.

- أن يتم فتح قسم لتخريج معلمي التعليم الفني المزدوج بالتعاون بين كليتي التربية بالوادي الجديد وكلية الزراعة.

التمويل

يقترح التصور المقترح أن يكون التمويل لبرامج التعليم المزدوج بمحافظة الوادي الجديد مما يلي:

- أن تشترك وزارة التربية والتعليم مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع الوادي الجديد بتمويل التعليم المزدوج.
- عمل مزارع نموذجية بالاشتراك مع كلية الزراعة وزراعتها بالمحاصيل المختلفة وبيع منتجاتها بأسعار مناسبة .
- عمل مناحل نموذجية وتصنيع أدوات النحالة الحديثة، وفتح منافذ للبيع للراغبين من أفراد المجتمع ومؤسساته .
- التبرعات من صندوق الخدمات بالمحافظة.
- عمل مزارع نموذجية وزراعتها بالمحاصيل المختلفة وبيع منتجاتها بأسعار مناسبة .
- استنباط أصناف جديدة وسلالات متميزة ذات جودة عالية وإنتاج وفير وبيعها للمزارعين.

طرق التدريس

ويتم فيها ما يلي:

- تدريب المعلمين على تدريس المناهج التطبيقية.
- استخدام أنماط واستراتيجيات حديثة مثل التعلم التعاوني والدراسات الذاتية المستقلة والمشروعات والدراسات الميدانية والتعليم التفاعلي.
- اعتبار السنة الأولى من سنوات الدراسة سنة تأهيلية يدرس فيها مقررات إجبارية واختيارية.
- تصمم الخطة الدراسية للمقررات التخصصية بحيث يتم تدريسها في السنة الأولى في ورش عمل وغرف محاكاة، وفي السنة الثانية والثالثة في مواقع العمل.
- توفير إرشاد وتوجيه مهني فاعل ومتميز يركز على تنمية قيم العمل لدى الطلبة.

- قيام الطلاب بعمل تجارب أو عروض تقديمية باستخدام الحاسب الآلي.
- قيام الطلاب بمشاريع متنوعة ووضع خطة لدراستها وتنفيذها تحت إشراف المعلم وتوجيهه.

التدريب

- يتولى القطاع الخاص مهمة التدريب متمثلاً في البداية في مصنع البلح الكائن بمدينة الخارجة ثم بعد فترة يتم فتح المجال لأصحاب المصانع الخاصة الأخرى.
- استشارة أصحاب الأعمال قبل التخطيط للأنشطة التدريبية والتعليمية.
- إشراك ممثلين من قطاعات سوق العمل في مجلس إدارة المدرسة الفنية المزدوجة، واستشاراتهم في إعداد المناهج .
- توفير مؤسسات سوق العمل مؤشرات بأعداد ونوعية الخريجين المطلوبين للعمل في قطاعات الإنتاج.
- تعاون مؤسسات العمل والإنتاج مع الدولة في تمويل التدريب في مواقع العمل في مقابل بعض التسهيلات في عمليات الاستثمار.
- رفع كفاءة المعلمين والمدربين في المدرسة الفنية للتعليم المزدوج عن طريق تدريبهم على التقنيات الحديثة في التخصصات التي يعملون بها، وتوفير حوافز للطلاب المتفوقين والمبدعين .
- توفير وسائل الدعاية والإعلان والتي قد تسهم في جذب رجال الاعمال للتفاعل مع برامج التعليم المزدوج.
- تنظيم دورات وبرامج مهنية متخصصة تقدم لأصحاب الأعمال والمهن تهدف إلى تعريفهم بمميزات ذلك النوع من التعليم ودورهم في المساهمة في التنمية.
- يقترح أن تأخذ عملية التدريب الشكل التالي:

شكل رقم (١) التدريب بمدارس التعليم المزدوج

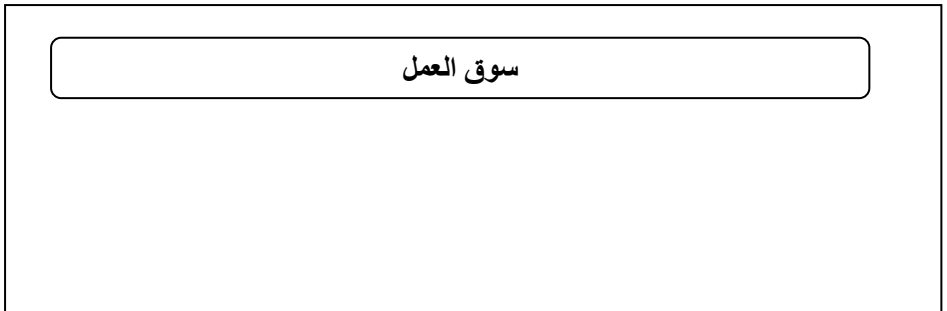

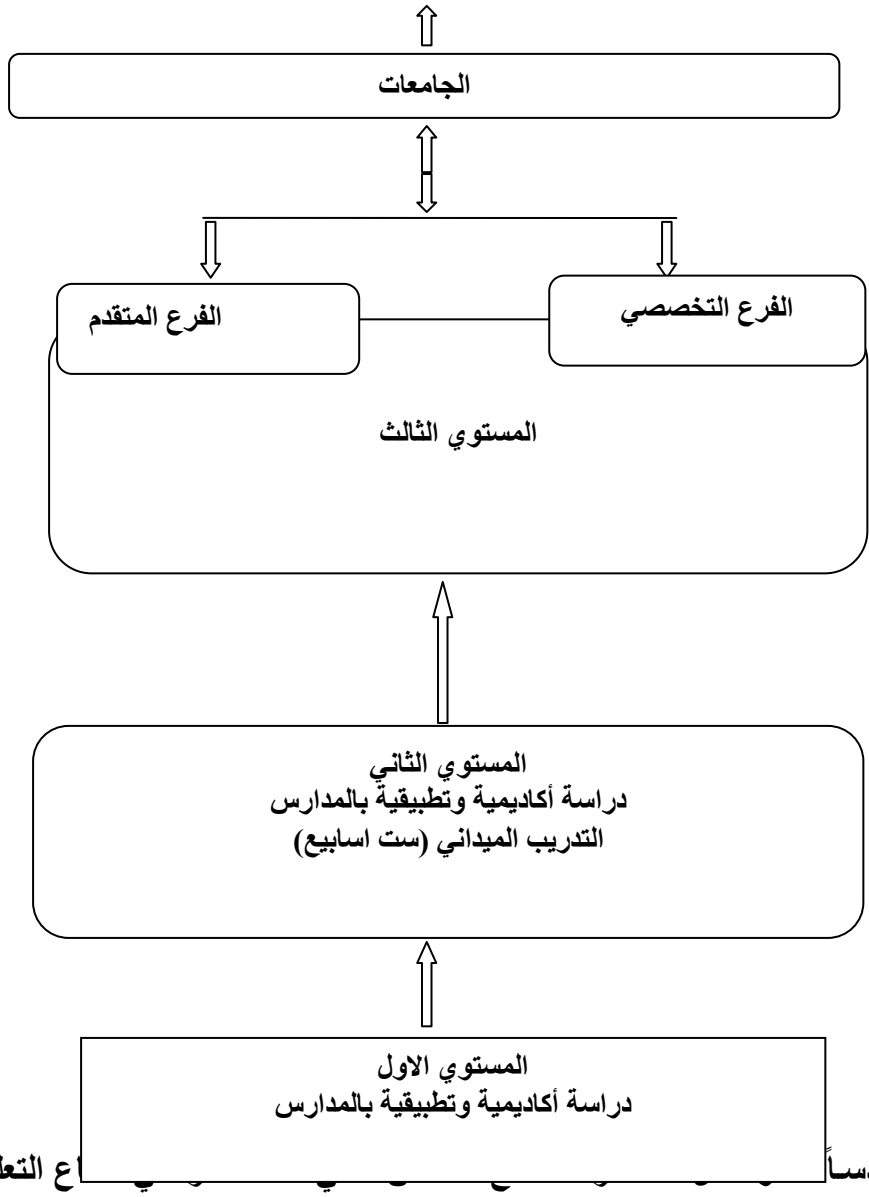

سادساً [illegible] التعليم المزدوج

- وجود جهة تقوم بالاعتراف والاعتماد لبرامج التعليم الفني المزدوج والتحقق من جودة عملياتها وجودة مخرجاتها علي أن تكون تابعة للتعليم والتدريب المزدوج.

- تقديم قروض وحوافز وتسهيلات مالية لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم الفني المزدوج.
- الحصول علي اراضي وقروض لإقامة المشروعات.
- إسناد مسئوليات التعليم المزدوج وإجراءاته إلى ذوى الخبرة والكفاءة في المجالات الإدارية والمالية والتسويقية، الأمر الذى يفرض التخلي عن مبدأ الأقدمية أو مبدأ الاسترضاء والمحاباة لتولى المناصب القيادية المنوط بها تنفيذ هذا التصور.
- منح المستثمرين المميزين اولوية في توسيع استثماراتهم.
- استحداث نظام القروض البنكية للمستثمرين في التعليم بدون فوائد ربوية.
- يتم تطبيق التعليم المزدوج علي مراحل حسب قدرة القطاع الخاص.

التوصيات والمقترحات

- في ضوء التصور المقترح الذي توصلت له الدراسة الحالية يمكن تقديم بعض التوصيات الاجرائية والمقترحات التي قد تفيد في تطبيق هذا التصور من هذه المقترحات :

- الاهتمام بإعداد المعلمين في ضوء فلسفة التعليم المزدوج وعلاقته بسوق العمل ومتطلباته.
- توفير الكوادر الإدارية المدربة والمؤهلة لإدارة وتنظيم العمل في مدارس التعليم المزدوج.
- مواجهة المقاومة التي قد يبديها البعض في مواجهة الأخذ بفكرة التعليم المزدوج بمحافظة الوادي الجديد، ويمكن أن يتم ذلك من خلال برامج موجهة للتعريف بإيجابيات التعليم المزدوج وما سيترتب على تطبيقه من عوامل قد تسهم في إثراء وتطوير التعليم الثانوي الصناعي والزراعي.
- إجراء اتصالات دورية برجال الأعمال وأصحاب العمل للمشاركة في تقييم البرامج المقدمة .
- إنشاء مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة والمسئولين عن مدارس التعليم المزدوج تساعد في القيام بحصر حاجات المجتمع ومشكلاته والتي يمكن أن يقوم التعليم المزدوج بعلاجها من خلال البرامج التي يقدمها.
- توظيف وسائل الإعلام في نشر الوعى بين أفراد المجتمع بأهمية ذلك النوع من التعليم.
- تكوين فريق عمل من الاختصاصين لإعداد خطة للتعليم المزدوج.
- إعداد خطة تدريب للمعلمين والاداريين علي متطلبات برامج التعليم المزدوج.
- العمل بكل الوسائل لجذب القطاع الخاص للاستثمار بالتعليم المزدوج.
- إعداد قاعدة بيانات لبرامج التعليم المزدوج تيسر انتقال الخبرة والمعلومات بين سوق العمل وبرامج التعليم المزدوج.

قائمة المراجع :

[١] – مجمع التمور بمحافظة الوادي الجديد،
http://www.newvalley.gov.eg/html/dates.htm

[٢] – علي أحمد سيد، سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، ورقة عمل مقدمة إلي الندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة، ٩–١١ نوفمبر ٢٠٠٩م، ص ص ١٤–١٥.

[٣] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تحديث برامج التعليم الثانوي العام والثانوي المهني والفني وتكاملهما وربطهما باحتياجات التنمية في الأقطار العربية، اجتماع مسئولي التعليم الثانوي العام ومسئولي التعليم الثانوي المهني والفني ومسئولي تخطيط القوى العاملة، الرياض،٦–١٠ سبتمبر ١٩٩٨.

[4] Olson, l. , The School – to Work Revolution, Perseus Books,1998,p.18.

[٥] عيسي بن حسن الانصاري، من التعليم الي العمل تدريب وتوظيف الشباب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،٢٠٠٨م، ص ٧٩.

[٦] منظمة العمل الدولية، ورشة عمل حول تحسين التلمذة المهنية في القطاع غير الرسمي ما هي الاستراتيجية الملائمة لمصر؟، مسودة الاستراتيجية، فندق بيرامزا القاهرة، ٢٥–٢٧ سبتمبر ٢٠١٢م.

[٧] محمد عبد الشفيع، العلاقة بين منظومة التعليم التقني والتدريب ومؤسسات الانتاج وعملية البحث والتطوير في الدول العربية، المنتدي العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة العربية السعودية، منظمة العمل الدولية، د.ت، ص ١٥.

[8] FAOSTAT(Food and Agricultural commodities production),top twenty date producers -2011, UN food and agricultural organization (FAO), United Nations, Rome, Italy,2011.

[٩] زراعة وانتاج نخيل البلح
www.mozra3a.com/date-palms

[١٠] بشير بن عيسي، اقتصاديات التمور في الجزائر، بحوث اقتصادية وعربية، العددان ٦١و٦٢، جامعة محمد خيضرة، الجزائر، ٢٠١٣م، ص ١٥١.

[11] ماهر محمد عبد الحافظ، اقتصاديات انتاج محصول التمور بمحافظة الوادي الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة المنيا،٢٠٠٨م، ص١٥٣.

[12] مشاكل عديدة تواجه تسويق البلح في الوادي الجديد،
www.moftshmsr.ba7r.org/t720-topic

[13] مجمع تمور الوادي الجديد، مرجع سابق.

[14] بلح الوادي الجديد خال من سوسة النخيل
www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx

[15] ماهر محمد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص ١٥٥.

[16] Santosh Mehrotra & others, Vocational Education and Training Reform in India Business (Needs in India and Lessons to be Learned from Germany), Program Germany and Asia Daniela Röß, Bertelsmann Stiftung, Gütersloh, germany, 2014, pp 1-58.

[17] Ridvan Arslan & other, A Comparative Study: Challenges and Opportunities for European Union Dual Vocational Training Systems, journal of cooperative education and internships, Vol . 47, issue 01, 2013, pp4-18.

[18] Iftikhar Hussain Shah & others, A Comparative Study on Vocational Training Structure of Pakistan with British and German Model, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 ,No. 1; January 2011, pp162-169.

[19] Waheed Asghar, and Sulaman Hafeez Siddi, Apprenticeship Training in Pakistan: A Comparative Study of Apprenticeship Practices in Punjab and European Countries, International Journal of Training Research ,Vol.6, No.2, 2008, pp 1-19.

[20] غادة محمود نجيب، برنامج مقترح لإعداد طلاب المدرسة الثانوية المعمارية في ضوء النظام المزدوج لإحدى المهن المطلوبة في سوق العمل، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م.

[٢١] منظمة العمل الدولية، ورشة عمل حول تحسين التلمذة المهنية في القطاع غير الرسمي ما هي الاستراتيجية الملائمة لمصر؟، مقترح عقد التلمذة المهنية/اتفاق التدرج المهني، مرجع سابق.

[22] Mondy,Wayne & Noe, Robert , Human Resource Management, Ninth Edition, Prentice Hall, Person Education International, 2005, p.212.

[٢٣] عبد الرحمن توفيق، "كيف تصبح مدربا فعالا؟"، مركز الخبرات المهنية للإدارة (بميك)، القاهرة،١٩٩٥، ص ٣٣.

[24] Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH, Arabic Glossary for TVET Curricula Terms, Regional cooperation between selected Arab countries in the field of TVET, Syria 2009, p.14.

[٢٥] منظمة العمل الدولية، ندوة بعنوان جاذبية التلمذة المهنية في أوقات الأزمات عمان، الاردن،٢٠١٢ م، ص٤.

[٢٦] المرجع السابق، ص٥.

[٢٧] مركز الملك فهد بن عبد العزيز للجودة، التلمذة المهنية، المنطقة الشرقية(الاحساء والدمام وحفر الباطن)، المملكة العربية السعودية http://www.ahsatrans.com

[٢٨] ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، تجارب رائدة في مجال التعليم قبل الجامعي في مصر، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٤٤.

[٢٩] ذكي البحيري، استراتيجية حديثة للتعليم في مصر(حول إصلاح التعليم الثانوي)، دار الفكر العربي القاهرة، ٢٠٠٨م.

[٣٠] رفيقة حمود، هياكل التعليم ما بعد الأساسي الثانوي عربيا وعالميا، المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب بعنوان التعليم ما بعد الأساسي الثانوي تطويره وتنويع مساراته، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مسقط، عمان، ٧-٨مارس ٢٠١٠م، ص ص ١٧-٢١.

[٣١] عقيل محمود محمود رفاعي، تطوير التعليم الثانوي العام والفني في مصر" استراتيجية مقترحة للتكامل بينهما وارتباطهما باحتياجات سوق العمل في ضوء

الاتجاهات العالمية المعاصرة"، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان التعليم الجامعي العربي–آفاق الاصلاح والتطوير، جامعة عين شمس، ١٨–١٩ديسمبر ٢٠٠٤م، ص ص ٢٣٧–٢٣٨.

[٣٢] مركز الملك فهد بن عبد العزيز للجودة، مرجع سابق.

[٣٣] المرجع السابق.

[٣٤] أحمد عيسي الطويسي، أسياسيات في التربية المهنية، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة ٢٠٠٣م، ص ٦٣.

[35] Eric A. Hanushek, Dual Education: Europe's secret recipe?, cesifo Forum, Vol 13, No. 3, Autumn 2012, p.32.

[36] Autorengruppe Bildungsberichterstattung , Nationaler Bildungsbericht 2014, Bielefeld: Bertelsmann,2014.

[37] Cantor, L., Vocational Education and Training in the Development World, International Journal of Educational Development, Vol 18, Issue 4, July 1998, pp 275–276.

[38] Gisela Dybowski, The Dual Vocational Education and Training System in Germany, Dual Vocational Training International Conference , BIBB(Federal Institute for Vocational Education and Training), Taiwan, 25. April 2005, pp8-9.

[39] Diane-Gabrielle Tremblay & Irène le bot, the German dual apprenticeship system analysis of its evolution and present challenges, research note no 2003-4a ,Chaire de recherche du Canada sur les enjeux socio-organisationnels de l'économie du savoir, Télé-université du Québec, February 2003, p17.

[40] Dieter Euler, Germany's dual vocational training system: a model for other countries?, A study commissioned by the Bertelsmann Stiftung, p.46.

41 Op.cit, p.36.

[٤٢] عيسى بن حسن الانصاري، مرجع سابق، ص ص ١٧٩–١٨٣.

[43] Lisbeth Lundahl & Theodor Sander, vocational education and Training in Germany and Sweden, Vol 1, No 1, August 1998, p.7.

[٤٤] إبراهيم أحمد غنيم : تجارب عالمية للربط بين التعليم الصناعي والمؤسسات الصناعية، المؤتمر العلمي السنوي لكلية تربية المنصورة بعنوان التعليم وعالم العمل في الوطن العربي"رؤية مستقبلية"، جامعة المنصورة، كلية التربية، ٣ – ٤ إبريل ٢٠٠١، ص ٨٨.

[45]Heike Solga & other, The German vocational education and training system:Its institutional configuration, strengths, and Challenges, WZB Berlin Social Science Center, Berlin, 2014,p.27.

[٤٦] أرفيل فان . أدامز، مبادرة نظام التعليم المزدوج في مصر مصر، تقييم أثر المبادرة على المرحلة الانتقالية من المدرسة إلى العمل، GIZ التعاون الإنمائى الألماني، ٢٠١٠، ص ٦.

[٤٧] محمد عبد الله الزامل، اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو التدريب التقني والمهني في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في مدينة الرياض، منتدي الرياض الاقتصادي(نحو تنمية اقتصادية مستدامة)، الرياض، ٢٠١١م، ص ١٨.

[٤٨] ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، متطلبات سوق العمل المصرية من العمالة الماهرة، وحدة تنفيذ مشروع مبارك كول، ١٩٩٦م، ص ٨.

[٤٩] الوكالة الألمانية للتعاون الفني، (مبارك – كول) نيوزلتر، نشرة غير دورية عن التعليم الفني والتدريب المهني، العدد الثاني، يوليو١٩٩٧م، ص٢.

[٥٠] دلال يس، التعليم الثانوي في الألفية الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٩م.

[٥١] الوكالة الألمانية للتعاون الفني، (مبارك – كول) نيوزلتر، نشرة غير دورية عن التعليم الفني والتدريب المهني العدد الأول، يونيو ١٩٩٦م، ص ٧.

[٥٢] يوسف صلاح الدين قطب، مفهوم التربية والتعليم للقرن الحادي والعشرين، صحيفة التربية، السنة الخمسون، العدد الثالث، مارس١٩٩٩م، ص ٥.

[٥٣] محافظة الوادي الجديد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الكتاب السنوي ٢٠٠٧م، ١٦.

[٥٤] ـــ، لمحة تاريخية

www.newvalley.gov.eg

[٥٥] المرجع السابق.

[٥٦] محافظة الوادي الجديد ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الوادي الجديد في سطور، ٢٠٠١م.

[٥٧] ـــ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أضواء على الوادي الجديد، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ٤٢.

[٥٨] ـــ، لمحة تاريخية، مرجع سابق.

[٥٩] منال موسي سعيد، التخطيط لتلبية الاحتياجات التعليمية لمجتمع الوادي الجديد عن طريق التعليم عن بعد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بالوادي الجديد، جامعة اسيوط، ٢٠١٠م، ص٣٦.

[٦٠] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاعدة الاقتصادية للتنمية العمرانية غير التقليدية لإقليم الوادي الجديد كنموذج لتنمية المناطق الصحراوية، دراسة حالة على الواحات الخارجة والداخلة، أبريل ١٩٩٦، ص ٢٤.